

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

رفض التماس «منشآت» على الحكم الصادر ضدها لصالح «استثمارات»

أفادت شركة الاستثمارات الوطنية، بأن المحكمة حكمت بعدم قبول الالتماس المقدم من شركة منشآت للمشاريع العقارية على الحكم الذي صدر من قبل ضد الأخيرة بإلزامها بأن تؤدي للأولى مبلغ 22,5 مليون دولار أميركي، بالإضافة للمصروفات ومبلغ 2000 دينار مقابل آتباع المحاماة. وأوضحت «استثمارات» في بيان لها أمس على الموقع الرسمي للبورصة، أن الحكم على الالتماس الذي قدمته «منشآت» كان محجوزاً للحكم بجلسة، يوم أمس الأول الثلاثاء الموافق 2 يونيو 2015، وهو ما تم اليت فيه بالفعل برفض الالتماس. وأكدت «استثمارات» في نهاية البيان - مرة أخرى - على أنه لا يمكن تحديد الأثر المالي الإيجابي إلا بعد تمام إجراءات التنفيذ، على أن تقوم الشركة بالإفصاح فور وجود أي مستجدات.

رئيس البورصة قدم خطة لـ «هيئة الأسواق» حول خصصة البورصة وتطويرها

الخالد: إستراتيجيتنا تحويل بورصة الكويت إلى ناشئة



د. نايف الحجرف (محمد هاشم)

لن نقبل بالفشل.. وتحديات قانونية وفنية تواجه المشروع الحجرف: نثق بإدارة الخالد بعبور ملف خصصة البورصة

وتحقيق تصنيف عالمي لسوق الكويت للأوراق المالية.

وأوضح أن تطورات تحول البورصة التي شركة كان مسار نقاش واجتماعات كثيرة في هيئة أسواق المال ويمكن أن تؤكد على أن هناك اجتماعاً أسبوعياً مع رئيس مجلس إدارة شركة البورصة والرئيس التنفيذي للاطلاع على آخر التطورات بشكل أسبوعي وهناك لجنة إشرافية برئاسة نائب رئيس المفوضين وعضوية مدير السوق ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة البورصة كل أسبوعين متابعة بعض الجوانب والخطوات التي تتم، وأيضا استعراض كل هذه الخطوات من خلال اجتماعات مستمرة وأكثر من اجتماع خصوصاً بوجود المستشارين الذين قامت شركة البورصة بتكليفهم بدراسة هذا المشروع من جميع الجوانب. وأضاف: «الخطة التي تعرض الآن هي تتويج لجهود طويل ولكن هذا مجرد بداية الطريق حيث أن الطريق ما زال أمامنا به الكثير من التحديات ولكن نحن مؤمنون بأهمية المشروع، وبالتالي أكد على أن التعاون الذي لمسناه ودور هيئة أسواق المال أن تكون لصفة ومتابعة بشكل دقيق جدا لهذا المشروع لضمان تحقيق الأهداف المرجوة لتؤكد على أن هذا المشروع يسير في الاتجاه الصحيح».

وتابع أن الجميع يعلم أن قانون هيئة أسواق المال وتعدياته الأخيرة خصوصاً فيما يتعلق بالمادة 33 فتحت المجال لوجود مشغل عالمي يساهم في استثمار وإدارة هذا المرفق لتحقيق نتائج إيجابية تنعكس في وجود بيئة تشريعية تنظيمية رقابية وتنافسية تعيد لسوق الكويت للأوراق المالية تنافسيتها أو تحافظ على تنافسيتها الحالية وتؤكد على تاريخ هذا السوق العميق وتطلعاته المستقبلية للارتقاء ضمن الأسواق الناشئة. وقال: «نتخذ هذه الخطوة بجهود مجلس إدارة شركة البورصة وتعاون الجميع في سوق الكويت للأوراق المالية لذلك نستطيع أن نقول إن خارطة الطريق هذه تتطلب تكاتف الجميع، ونؤكد على أن هيئة أسواق المال ستكون موجودة لدعم هذا المشروع وتقويم أي انحرافات به أن حدثت».

مصطفى صالح

قال رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال د. نايف الحجرف إن مشروع خصصة البورصة يحمل تحديات قانونية وفنية، مؤكداً على تعاون جميع الجهات المعنية للتغلب على تلك التحديات لبلوغ الهدف السامي الذي نسعى لتحقيقه على اكمل وجه. وأكد الحجرف في تصريحات صحافية على هامش المؤتمر، حرص هيئة أسواق المال على أن يكون هناك تقدم لهذا المشروع المهم الذي نؤمن بانعكاساته الإيجابية للارتقاء بالبورصة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وهو هدف كثيراً ما نادى به أصحاب الشأن وكانت هيئة أسواق المال دائماً قريبة من هذا المنهج.

وأوضح أن هناك خطوات كبيرة اتخذتها الشركة لتحقيق المشروع الوطني الذي يأتي كاستحقاق قانوني ومشروع وطني رائد، مؤكداً على كفاءة شركة الأوراق المالية والإجراءات التي يقوم بها مجلس إدارة شركة بورصة الكويت تأتي كأحدى أهم الركائز الأساسية والخطوات التي تتخذ برعاية وإشراف مباشرين من هيئة أسواق المال لتحقيق النقلة النوعية المطلوبة في سوق الكويت للأوراق المالية خصوصاً بعد صدور قانون 7 لسنة 2010 وتعدياته الأخيرة.

وأشار الحجرف إلى أن هيئة أسواق المال تضع كل إمكانياتها وكل ما تستطيع فعله ليكون خصصة سوق الكويت للأوراق المالية من الوضع الحالي إلى شركة هو مشروعاً ناجحاً 100٪، مشدداً على أن «أسواق المال» لن تقبل بأي نسبة خطأ في المشروع مهما كانت قليلة.

وذكر أن هيئة أسواق المال تضع هذا المشروع تحت المجهر الدقيق وتوليه متابعة مستمرة ولصيقة وبشكل مباشر مع مجلس إدارة شركة البورصة، وذلك انطلاقاً من مبدأ أن هذا المشروع لا يحتمل الفشل، فهذا المشروع هو مشروع وطني يحمل إعباءاً اقتصادية مهمة ويعمل على إعادة ترتيب منظومة سوق المال بشكل كامل ويأتي أيضاً بالتزامن مع مشاريع كبرى أخرى تعمل فيها هيئة أسواق المال للوصول إلى سوق مال يتمتع بتنظيم ورقابة ويسعى إلى تحقيق التنافسية



رئيس ومفوضو هيئة أسواق المال وشخصيات إدارية يتابعون شرحاً من رئيس شركة البورصة حول استراتيجيتها الأخيرة

اليوم بشكل أساسي على تحويل البورصة إلى سوق مالي متطور عبر تحسين مستويات السيولة والدقة في السوق، وتوفير فرص تنويع العوائد خلال السنوات المقبلة. ان الشركة تعمل اليوم من خلال رؤية سليمة تعكس تطلعات القطاع الخاص الكويتي والمستثمرين في الكويت والمنطقة. تتعلق هذه الرؤية بتطوير سوق مالي قوي يتمتع بالسيولة والمصداقية، وقادر على إتاحة فرص الوصول إلى رأس المال أمام المصدرين، وفرص العوائد المتنوعة أمام المستثمرين، ليصبح سوقاً إقليمياً رائداً بغضون عام 2020. هدفنا أن يكون لدينا بورصة تعكس قوة، وعمق، ومرونة القطاع الخاص الكويتي».

تجدر الإشارة إلى ان شركة بورصة الكويت للأوراق المالية طورت خطة تشغيلية مفصلة، تتألف هذه الخطة من 4 محاور رئيسية متمثلة 46 مبادرة لتحويل السوق خلال الخمسة أعوام القادمة. واليوم، انطلقت كافة الاستعدادات المتعلقة بالمحاور الرئيسية، ويعمل فريق شركة بورصة الكويت للأوراق المالية بشكل وثيق مع مجلس مفوضي الهيئة وفريق إدارة البورصة لضمان نجاح عملية الانتقال الإداري بعد صدور تفويض من الهيئة لشركة البورصة.

وضع استراتيجية ناجحة تلبي التغييرات الملحة في سوق الكويت للأوراق المالية وتضمن عدم توقف عملياتها اليومية فحسب، بل بنينا أيضا استراتيجية دقيقة وواضحة وخطة عمل شاملة للأعوام الخمسة المقبلة».

وأضاف: «أثناء فترة اعداد وتطوير خارطة الطريق الاستراتيجية والتي استغرقت أكثر من 2300 ساعة عمل، عقدت الشركة 65 لقاء مكثفاً مع كبار أصحاب المصالح والقياديين في السوق لجمع آرائهم ووجهات نظرهم والوقوف على توقعاتهم بشأن الشفرة التي ستصبح لسوق الأوراق المالية، كما التقت الشركة مسؤولين قياديين في بنوك رائدة وشركات وساطة، واستفهام، وشركات تجارية، وأخرى مدرجة، ووزارة المالية، وغرفة التجارة والصناعة، وهيئة أسواق المال».

وقال الخالد: «ينصب اهتمام شركة بورصة الكويت للأوراق المالية

من مرحلة التخطيط ووضع خارطة الطريق الاستراتيجية، وتحديد نماذج العمل الجديدة والعمل يسير على قدم وساق نحو تولي إدارة البورصة، بعد أن يصدر تفويض من هيئة أسواق المال يسمح لها بذلك.

وذكر الخالد أن الشركة تخطط لجعل سوق الكويت للأوراق المالية سوق رائدة إقليمياً من خلال خارطة الطريق الاستراتيجية التي وضعتها والتي تهدف إلى تنفيذ نقلة نوعية في البورصة لتصبح سوقاً إقليمياً تنافسياً ذي سمعة عالمية تعكس بوضوح قوة وعمق القطاع الخاص الكويتي

وقال: «تم تسليم خطة استلام المهام للهيئة، ومجلس الإدارة حريص على الانتهاء من أخذ الموافقات على خطة استلام المهام في أسرع وقت ممكن».

وقال الخالد: «طوال الأشهر الماضية، لم ينحصر عملنا فقط في



خالد الخالد متحدثاً خلال المؤتمر الصحفي (محمد هاشم)

65 لقاء مع كبار أصحاب المصالح لجمع آرائهم ووجهات نظرهم

الاهتمام الأول يرتكز على تنشيط السيولة

زيد سوقاً شفافاً محترفاً تصل المعلومة فيه بعدالة للجميع

هدفنا أن تكون لدينا بورصة تعكس قوة وعمق ومرونة «الخاص»



المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة
هدف المرحلة: تطوير البنية التحتية لسوق الأوراق المالية	هدف المرحلة: خلق قاعدة جذابة لمحصري الاسهم الأولويات	هدف المرحلة: اتساع قاعدة المستثمرين الأولويات	هدف المرحلة: زيادة وتنوع المنتجات الأولويات
إدخال نظم تداول وآليات تسعير جديدة.	إعادة تنظيم السوق من خلال تقسيمه إلى شرائح.	جذب المؤسسات الاستثمارية الإقليمية. زيادة الاستثمار الأجنبي من خلال خطة الوصول لمرحلة الأسواق الناشئة.	صناديق المؤشرات التداول بالسندات والصكوك. عقود المشتقات وفق المعايير الدولية. خدمة البيانات وخدمة المنتجات الرقمية. العلاقة مع الأسواق الإقليمية والأسواق الناشئة.
التعاون الوثيق مع هيئة أسواق المال لتسهيل تطوير السوق.	المبادرة والاستراتيجية في مراقبة السيولة. جذب الإدراجات الجديدة والأسواق الثانوية.	ترويج الكويت لفتح للمستثمرين الشباب. زيادة وعي المستثمر من خلال حملات محلية وإقليمية وعالمية.	
تحسين آلية الحصول على المعلومات.	الترويج للشركات الصغيرة.		

مراحل وخطة عمل شركة البورصة

المرحلة الأولى: وضع خارطة طريق استراتيجية - أنجزت بين ديسمبر 2014 ومارس 2015

● خلال هذه المرحلة تم اعداد الاستراتيجية وتطوير خطة العمل وتقييم السوق، واعداد بحوث وتطوير لرؤية الشركة، ورسالتها، وقيمتها، وتصميم خارطة الطريق الاستراتيجية، وخطة العمل.

● كما قامت الشركة بمراجعة الهيكل التنظيمي للسوق واطار عمل رأس المال البشري، وبناء عليه وضعت هيكلًا جديدًا يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية وأفضل الممارسات المتبعة بما

المرحلة الثالثة: تولي إدارة السوق (بعد أن يصدر تفويض من هيئة أسواق المال لشركة البورصة لإدارة السوق):

● إدارة وتشغيل البورصة والبدء بعملية الانتقال حيث ستتولى شركة بورصة الكويت للأوراق المالية إدارة العمليات التشغيلية للسوق، ومباشرة الاصلاحات اللازمة لمعالجة أوجه الخلل التي يواجهها السوق.

المرحلة الرابعة: التحول والنمو:

● التركيز على نمو الشركة عبر انشاء قاعدة جذابة للمصدرين، وتوسيع قاعدة المستثمرين، وزيادة وتنوع المنتجات.

يضمن عمل شركة بورصة الكويت للأوراق المالية بكفاءة مع الموارد البشرية المناسبة من حيث الحجم والمهارات على حد سواء، وحددت المهارات والمواهب ومطلوبات كادر العمل التي تحتاجها في غضون الأعوام الخمسة المقبلة.

المرحلة الثانية: الاستعداد لإدارة التشغيلية - بدأ العمل في أبريل 2015

● الاستعداد لإدارة وتشغيل سوق الكويت للأوراق المالية كما هو منصوص عليه في قانون هيئة أسواق المال (2010/7) وتعديلاته (قانون 2015/22)

أول مقهى في لندن الدفع فيه بالدقيقة

منى الدغيمى

هل شعرت يوماً بانك قضيت وقتاً أكثر من اللازم في المقهى، باندماجك في القراءة أو العمل أو تصفح الإنترنت، بينما تتلصق بكوب الشاي أو القهوة الذي ظلتته منذ ساعتين؟ الحل هو الدفع مقابل كل دقيقة قضيتها في المقهى.

زيفاربلات «Ziferblat» من سلسلة المقاهي الروسية التي تحاسب الفرد على الوقت الذي قضاه هناك، وليس على أساس ثمن المشروبات والمكولات كما هو متعارف عليه دائماً، حيث تعتبر المشروبات والمكولات هناك مجانية. فتح له أول فرع في المملكة المتحدة السنة

الماضية وتحديدا في الشارع القديم (388) ليكون أول مقهى في لندن الدفع لكل دقيقة مقضاه، حيث «كل شيء مجاني، باستثناء الوقت الذي تقضيه هناك ويقدر سعر الدقيقة الواحدة نحو 3 قروش. ويعني «زيفاربلات» وجه الساعة باللغة الألمانية والروسية واسمه يعكس الفكرة العامة لنظام المقهى، حيث يتناول رواده المنبه من الحزائنة لدى وصولهم، ليتمكنوا من احتساب وقت مكوثهم. والمتع أنه ليس هناك حد أدنى من الوقت، حيث يمكن للضيوف أو رواد المقهى ان يستمتعوا بوجبات خفيفة مجانية (البسكوت، الفاكهة، الخضار)، أو اعداد الطعام الخاص بهم في المطبخ، كما يمكنهم الاستعانة بألة



رزم المقهى وجه الساعة وسعر دقيقة الجلوس فيه 3 قروش والساعة 1,80 جنيه إسترليني

استعدادا لمثل هذا المفهوم. «ان أهل لندن استوعبوا وضييف: الفكرة على الفور، ومن المضحك أن نرى الناس يصطفون هنا لغسل الأطباق حتى انها تغسل أطباق بعضهم البعض وهو ما يعكس تقديرهم للعمل الجماعي. الكل يشترك في الفضاء نفسه».

والسؤال المطروح: هل ستروق هذه الفكرة لبقية دول العالم التي ينوي «زيفاربلات» الانتشار فيها؟ هل أن سعر 1,80 جنيه إسترليني الساعة يمثل قيمة جيدة؟ هل ستشعر بانك أكثر استرخاء، أو تحت ضغط أكثر مع عقارب الساعة من جانبك؟ وللقرائ الرد على هذه الأسئلة.